ترجمات

أردوغان يغامر بتجاوز حدوده القائد التركي الذي يتصاعد قمعه لا يستطيع الاعتماد على ولاء الجيش *

بقلم: أوزغور أوزكان

ترجمة: صفا مهدي عسكر

تحرير: د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

5 أيار 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

ادى قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الشهر الماضي بسجن أكرم إمام أوغلو عمدة إسطنبول وأقوى منافس سياسي له إلى اندلاع أقوى الاحتجاجات والمقاطعات السياسية في تركيا منذ سنوات، تم اتخاذ هذا القرار بناءً على تهم بالفساد والإرهاب، ولكن تم اعتبار هذه الخطوة من قبل المراقبين والمعارضة التركية نقطة تحول مهمة في مسار الديمقراطية التركية، حيث تمثل خطوة ملموسة نحو الاستبداد الكامل.

إن محاولة أردوغان إقصاء إمام أوغلو من الترشح في الانتخابات المقبلة ضيقت بشكل كبير مسار المعارضة نحو الفوز الانتخابي وأظهرت أن أردوغان لن يسمح بأي تحديات حقيقية لحكمه، ومع التآكل المستمر في استقلال القضاء وحريات الإعلام ونزاهة الانتخابات أصبح صندوق الاقتراع غير قادر على أن يكون وسيلة فعّالة للتغيير السياسي، وبالنسبة للكثيرين أصبحت الشوارع الساحة الأخيرة المتاحة للمقاومة.

على الرغم من أن أردوغان قد اتخذ خطوات حاسمة نحو توطيد حكمه الاستبدادي، إلا أن تركيا تفتقر إلى الهياكل الاقتصادية والسياسية اللازمة لتحقيق استبداد كامل، ومن أبرز النقاط أن أردوغان يواجه نقصاً في جهاز قمعي مخلص يمكنه تنفيذ إرادته بلا شروط ولا سيما الجيش، الذي كان يعتبر عنصراً أساسياً في الأنظمة الاستبدادية القوية.

هذا يضع تركيا في وضعية غير مستقرة بين الاستبداد التنافسي الذي يظهر فيه وجود الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية ولكنها تتعرض لتقويض ممنهج من قبل السلطة وبين الاستبداد الكامل، في هذه المرحلة الانتقالية سيكون النظام عرضة للاحتجاجات العامة ولكنه يفتقر إلى القدرة القمعية الكافية للقضاء عليها بشكل حاسم، هذه الوضعية تنطوي على عدم استقرار قد يؤدي إلى تداعيات سلبية في حال استمر أردوغان في هذا المسار.

منذ منتصف العقد الأول من القرن 21، سعى أردوغان إلى "تحصين" الجيش من الانقلابات عبر إعادة تشكيل قيادته وطرد المشتبه بهم من المعارضين، وزاد من هذه الجهود بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016 التي قادها أتباع رجل الدين فتح الله غولن، ورغم أن أردوغان نجح في تأمين الطاعة من القيادة العليا، إلا أن النتيجة كانت جيشاً مسيساً ومجزأً على جميع المستويات، بدلاً من جيش موالٍ بالكامل.

الفرق بين جيش مخلص وآخر مسيس له تأثير كبير، فبينما يكون الجيش المخلص طيعاً بلا شروط ومتوافقاً أيديولوجياً مع النظام فان الجيش المسيس يعاني من الانقسامات الداخلية وضغوطات سياسية تؤثر على قدرته على اتخاذ القرارات بشكل موحد، ومن خلال تسييس الجيش يعرض أردوغان استقرار نظامه للخطر، إذا استمر في التصعيد القمعي خاصة إذا حاول استخدام الجيش لقمع الاحتجاجات الشعبية فانه قد يدفع الجيش إلى الانقسام مما قد يؤدي إلى عواقب غير مستقرة ليس فقط لتركيا بل للمنطقة بأسرها.

* Ozgur Ozkan, Erdogan Risks Overplaying His Hand The increasingly repressive Turkish leader can't rely on the military's loyalty, FOREIGN POLICY, April 23, 2025.

تقدم حركات الاحتجاج المناهضة للحكومة التي اجتاحت منطقة (الشرق الأوسط) في العقد 2010 كجزء من الربيع العربي أوجه تشابه لافتة، فقد كان مصير الأنظمة الاستبدادية مرتبطاً بشكل كبير باستعداد الجيوش لقمع المعارضة، في تونس ومصر كان رفض الجيش في كل من البلدين لقمع الاحتجاجات بقوة عاملاً مهماً في تمكين المعارضة الجماهيرية من الإطاحة بالحكام المستبدين. في المقابل في البحرين والسعودية ساعدت القوات الأمنية الموالية في الحفاظ على الأنظمة الملكية من خلال قمع الاحتجاجات بالعنف، أما في ليبيا وسوريا واليمن، فقد أدت الانقسامات في ولاءات الجيوش بين النظام والمعارضة إلى اندلاع حروب أهلية دامية.

تركيا ليست محصنة ضد هذه الديناميكيات منذ عام 2016، أشرف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على تطهير أكثر من 125,000 موظف حكومي بينهم آلاف من الضباط العسكريين، كما تروج وسائل الإعلام الموالية للحكومة بفخر إلى أن غالبية من يعملون الآن في القضاء وأجهزة الأمن قد تم تعيينهم بعد الانقلاب عبر عملية فحص سياسي علني، هذه الرسالة التي يبعثها النظام تحت قيادة أردوغان مفادها أن الدولة لم تعد تتحمل المعارضة، وأن القوات الأمنية بما في ذلك الجيش ستدافع عن النظام.

لكن هذه السردية تغفل حقيقة مهمة بينما قام أردوغان بتعيين موالين سياسيين في مؤسسات الدولة، فإن المنظمات ذات البنية المؤسسية العميقة، مثل الجيش لا يمكن إعادة تشكيلها بسهولة. الجيش والمؤسسات الهرمية الأخرى التي تتمتع بثقافاتها وهياكلها التنظيمية الخاصة تميل إلى تقليص التدخلات السياسية، ويظهر هذا بشكل خاص في تركيا، حيث تبدأ التنشئة العسكرية في وقت مبكر وتستمر بعمق وشدة.

علاوة على ذلك لا يمكن هندسة الولاء الأيديولوجي ببساطة عن طريق ملء الرتب العسكرية بالموظفين السياسيين، كما لاحظت في بحثي الخاص فإن العديد من المجندين يأتون من خلفيات غير سياسية أو يمارسون ما يمكن تسميته بـ "التظاهر بأسلوب الحياة" حيث يعدلون مظهرهم وسلوكهم لتلبية التوقعات السياسية دون أن يتبنون الأيديولوجية الرسمية للنظام بشكل عميق، قد تساعد الإشارة إلى الولاء السياسي أو الحصول على مرجعية سياسية في تسهيل دخول الأفراد أو ترقيتهم، لكنها لا تضمن الولاء على المدى الطويل.

تتأثر أيضاً أنماط التجنيد العسكري بالشبكات الاجتماعية غير الرسمية التي تربط القوات المسلحة بمناطق وشرائح اجتماعية معينة، تماماً كما أن الجيش الأمريكي له جذور في بيئات جغرافية وثقافية وعائلية معينة، فإن ضباط الجيش التركي يستمدون من قنوات اجتماعية طويلة الأمد تقاوم التوحيد السياسي،

عند محاولة بناء جيش موالٍ للنظام يركز الاستبداديون عادة على تعزيز الولاء في القمة من خلال ترقية الجنرالات المتوافقين أيديولوجياً أو عرقياً كما فعل كل من الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو ومع ذلك فإن هذه الاستراتيجية لها حدودها، فالضباط الكبار عادة ما يكونون من مجموعات محدودة الحجم وقد خضعوا لتنشئة اجتماعية عميقة مرتبطة بالقيم المؤسسية، حتى الجنرالات الذين ترقوا في ظل حكم أردوغان مثل توفيق ألغن أظهروا ولاءً للمبادئ الأساسية للجمهورية، تماماً كما فعلت الشخصيات

المحافظة مثل خلوصي أكار عندما كان الجيش علمانياً بشدة.

أما الرتب الوسطى من القادة إلى العقيد الذين يقودون الوحدات التكتيكية ويتعاملون بشكل يومي مع الجنود والمدنيين فهم أكثر مقاومة للتأثيرات السياسية، حيث إن ارتباطهم العميق بالثقافة العسكرية يجعلهم لا غنى عنهم ولكن من الصعب مراقبة ولاءاتهم السياسية، حتى أنظمة المراقبة المتقدمة غالباً ما تكون غير قادرة على اختراق هذه الطبقة القيادية بشكل فعال.

إن إنشاء جيش مطيع حقاً يتطلب وقتاً وحتى في تلك الحالة يبقى الانشقاق تهديداً دائماً، كما كشفت انتفاضات الربيع العربي حتى في الأنظمة المستبدة التي تتمتع برقابة مشددة وطويلة الأمد، قد يرفض الجنود إطلاق النار على المدنيين كما حدث في تونس ومصر وكذلك جزئياً في سوريا. ورغم الدور التاريخي لضباط الجيش التركي في الانقلابات، فقد قاوموا عادةً مساعدة القادة الشخصيين، خاصة في لحظات الاحتجاجات الجماهيرية. تُظهر هشاشة سيطرة أردوغان على الجيش في آب 2024 خلال حفل تخرج أكاديمية الجيش التركي، بعد الحفل الرسمي الذي حضره أردوغان رفع مئات من الملازمين الجدد سيوفهم وتعهدوا بالولاء ليس للرئيس بل للمبادئ العلمانية والديمقراطية للجمهورية، كانت هتافاتهم "نحن جنود مصطفى كمال" استدعاءً واضحاً لمصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية وإرثه العلماني.

رد أردوغان بالتطهير - تم فصل خمسة ملازمين وإقالة ثلاثة مشرفين في الأكاديمية - وتمت الموافقة على ذلك بصعوبة من قبل لجنة انضباط الجيش المنقسمة، تم إجبار ألغن رئيس الأركان الذي صوت ضد الإقالات على الاستقالة، كشفت هذه الحادثة عن قيادة عسكرية بعيدة عن التوحد.

تُعقد البيانات الانتخابية أيضًا السردية المتعلقة بولاء أردوغان في انتخابات 2019 و2024 المحلية وعلى الرغم من حملة مشبعة بالوطنية والرمزية العسكرية أيد الضباط وعائلاتهم مرشحين معارضين مثل إمام أوغلو وعمدة أنقرة منصور يافاس، في إسطنبول وأنقرة سجلت الدوائر القريبة من معسكرات الجيش دعم المعارضة بنسبة وصلت إلى 80 بالمئة، حتى في الثكنات الصغيرة حيث ذهب الجنود ذوو الاتجاهات المحافظة إلى صناديق الاقتراع، سجل حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه أردوغان نتائج ضعيفة.

تعكس هذه الاتجاهات أكثر من مجرد استياء سياسي، فالجماعة العسكرية ليست معزولة عن الغضب الوطني، حيث إن عائلات الجنود تخضع لنفس الأوضاع الاقتصادية الصعبة - ارتفاع التضخم نقص السكن وتراجع القدرة الشرائية - التي تغذي استياء الشعب بشكل عام. علاوة على مسألة التماسك فإن تسييس أردوغان للجيش يؤدي أيضًا إلى تآكل فعاليته، وهذه مسألة هامة بالنسبة للضباط الذين يشهدون عواقبها مباشرة، في حين أن القوات التركية قد نفذت عمليات عسكرية عبر الحدود في سوريا والعراق بكفاءة، فإن معظم هذا النجاح يعود إلى الخبرة القتالية والتفوق التكنولوجي، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وليس إلى القوة المؤسسية والكفاءة.

كشفت استجابة الجيش للزلزال في 2023 عن عواقب جهود أردوغان لتأمين الجيش ضد الانقلابات، حيث فشل الجيش في التحرك بفعالية خلال الساعات الأولى الحاسمة، بسبب سلسلة من القيادات العسكرية التي كانت مترددة في التحرك دون توجيه سياسي. كما أن حادثة التخرج في العام الماضي، التي أدت إلى فصل ضباط ذوي أوسمة عالية وخمسة من خريجي الأكاديمية العسكرية الأوائل، عمقت المخاوف في صفوف الضباط، العديد من الضباط بدأوا يشعرون أن الجدارة المهنية تُضحي على مذبح الامتثال السياسي.

لطالما كانت تركيا مصنفة كدولة ذات نظام استبدادي تنافسي، حيث تجري الانتخابات بشكل حقيقية ولكنها غير عادلة، وقد دفعت اعتقالات إمام أوغلو ورؤساء حزب النصر القومي وحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، إلى جانب تآكل نزاهة الانتخابات، البلاد إلى منطقة أكثر غموضًا. أصبحت الانتخابات الآن رمزية إلى حد كبير، حتى الأصوات الموالية للحكومة تعترف علنًا بأن انتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع أصبح أمرًا غير قابل للتحقيق. ومع ذلك، فبدون جيش موحد الولاء، لم تصبح تركيا دولة استبدادية قسرية بالكامل. تعيش تركيا الآن في وضع وسطي مضطرب - ما يمكن تسميته "استبدادًا غير تنافسي" أو "دكتاتورية شبه قسرية" - يُمثل خطرًا فريدًا.

من خلال تسييس الجيش وتفريغ العملية الانتخابية من مضمونها، زرع أردوغان بذور الصراع وعدم الاستقرار مما يقوض كل من بقاء النظام وإمكانية انتقال السلطة بشكل سلمي، في أسوأ السيناريوهات إذا تضخمت الاحتجاجات وتمسك أردوغان بالسلطة بأي ثمن، قد تنحرف تركيا نحو مسارات مثل سوريا أو ليبيا - الصراع الداخلي الممتد والفوضى - وليس مصر أو السعودية.

قد يسعى أردوغان إلى استخدام القوات المسلحة لإسكات المعارضة، لكن كما تشير تاريخ تركيا والمنطقة الأوسع، كلما اعتمد الاستبداديون على جيوشهم للقمع، زادت احتمالية فقدانهم السيطرة عليها.